الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق

Photo: Mahmoud Ajjour, The Palestine Chronicle

حالة الأشخاص ذوي الإعاقة

في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

كانون أول - 2023

ichr ichr_pal www.ichr.ps

المقدمة

منذ السابع من تشرين أول عام 2023، تواصل القوة القائمة بالاحتلال عدوانها الحربي على قطاع غزة ، مرتكبة جرائم التهجير القسري والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطينيين، وقد بلغ عدد الشهداء أكثر من (20,285) شخصاً، منهم حوالي (8,200) طفلاً، و(6,200) امرأة، بينما بلغ عدد المفقودين أكثر من (7,000)، ووصل عدد الإصابات إلى أكثر من (53,700) مصاب/ة.[1] ومع استمرار الاستهداف الممنهج للمستشفيات بالقصف والحصار ومنع الامدادات الطبية والوقود، فإن عدداً كبيراً من الجرحى يواجه خطر الموت، هذا فضلاً عن أن الكثير منهم سيعيشون بإعاقات دائمة[2].

أدت سياسة التهجير القسري للسكان في القطاع إلى نزوح أكثر من (1.9) مليون إنسان،[3] يعيش عدد كبير منهم في مؤسسات تابعة لوكالة الغوث الدولية، بينما يعيش القسم الآخر في العراء، أو في منازل مشتركة في عشرات السر. فبظروف غير إنسانية، أبرز معالمها؛ الاكتظاظ الشديد، وتعطل نظام الصرف الصحي، وعدم توفر الدواء وامدادات المياه والكهرباء والوقود والاتصالات، فضلاً عن محدودية المواد الغذائية الضرورية.

تزداد حدة هذه الأوضاع وتتفاقم بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر انكشافاً والتي تحتاج للدعم والحماية المضاعفة، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعانون –ابتداء–بفعل الحصار الإسرائيلي المستمر للقطاع منذ 17 سنة. أدى الحصار إلى تحويل أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كارثية، نتيجة لعدم توفر البنية التحتية الملائمة، والافتقار للأجهزة والأدوات المساعدة لهم. هذا فضلاً عن آثار الحروب السابقة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع المحاصر، والتي ألحقت أضراراً جسيمة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

من هنا، وانطلاقا من دورها، ومن أهمية الكشف عن الحقائق المتعلقة بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة مع استمرار العدوان، تسعى الهيئة إلى طرح جميع المعطيات والبيانات التي استطاعت جمعها، في ظل التحديات البالغة التي تعوق عمل المؤسسات في توثيق ورصد آثار العدوان على الفلسطينيين في قطاع غزة.

---

[1] هذه الأرقام من المكتب الإعلامي الحكومي في غزة حتى نهاية يوم الاثنين 2023/12/26، اليوم الثامن والسبعين للعدوان.

[3] من تقرير الأونروا حتى تاريخ 2023/12/4: https://t.ly/d6W_Z، تاريخ الزيارة 2023/12/6.

معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل العدوان الحربي الإسرائيلي الحالي

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة عشية السابع من أكتوبر نحو 58 ألف فرد. ملاحظة: هناك إحصائيات مختلفة من الجهاز نفسه تفيد بأعداد أعلى بكثير تصل إلى 6.7% قرابة الضعف من سكان قطاع غزة يشكلون 2.6% من إجمالي سكان قطاع غزة. ويشير الجهاز إلى أن الأسباب المرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية والحروب كانت السبب في إحداث إعاقة واحدة على الأقل لحوالي 8% من الأفراد 18 سنة فأكثر في قطاع غزة. فمثلاً: خلال الفترة من 2007 –2017 تضاعف عدد الأفراد ذوي الإعاقة في قطاع غزة من 24,608 ليصل 48,140 فرداً، وهي الفترة التي شهدت تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة حروب مدمرة على القطاع المحاصر. وعليه يرجح الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع عدد الأفراد ذوي الإعاقة نتيجة العدوان الحربي الإسرائيلي في العام 2023 بما يقارب 12,000 فرداً حتى تاريخ إصدار هذه الورقة، بسبب تزايد عدد المصابين وانخفاض قدرات الرعاية الصحية وفرض إغلاق المعابر ومنع المواد الطبية الأساسية من الوصول للقطاع والاستهداف المباشر للمستشفيات ومراكز الرعاية والطواقم الطبية.[4]

الآن في حرب الإبادة التي تنفذها إسرائيل بحق الفلسطينيين في القطاع منذ السابع من أكتوبر، لا يوجد أحد محمي، الجميع مستهدف، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة. لا توجد إحصائيات رسمية عن عدد القتلى والجرحى من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين قتلتهم الغارات الإسرائيلية، ولكننا نرجح أن العديد منهم قتل أو جرح، وأن العديد منهم فقدوا الأهل وأصبحوا بلا معيل، ويزداد خطورة تعرض هذه الفئة المجتمعية الضعيفة للقتل مع صعوبة حركتهم الناجمة عن التحديات والمعوقات التي خلفها ويخلفها العدوان، مثل تدمير الأحياء والمنازل والشوارع والأرصفة والمؤسسات والبنى التحتية، وفقدان الأدوات المساعدة أو تعطلها جراء التدمير أو التلف الناجم عن الأعمال الحربية مثل صوت الطائرات المسيرة والقصف الذي يتلف المعينات السمعية للصم. كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المؤسسات الخدماتية ومراكز التأهيل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي للإعاقة 2023/12/03، https://rb.gy/hjpoh9K، تاريخ الزيارة 2023/12/6.

> **ماذا لو لم أمت تحت الركام وبقيت حية، كيف سأسمع من حولي؟ وأصرخ لإنقاذي؟**

كمركز الأدوات المساعدة التابع للإغاثة الطبية، مقر الإتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة الشمال، مركز الشيخ حمد، ومستشفى الوفاء ومدينة الأمل لبناء القدرات التابع للهلال الأحمر في غزة بالإضافة الى الأضرار الفادحة التي لحقت بالكثير من المراكز والمؤسسات مثل منتجع الشاطئ الترفيهي للأشخاص ذوي الإعاقة.

تقول إحدى الفتيات المصابات بإعاقة سمعية لموقع رصيف 22: بأنه: "أكثر ما يرعبني أن ينهار المنزل على رؤوسنا دون أن أسمع فأجد نفسي تحت الركام، لا يعرف أحد عني شيئاً، وأحياناً أفكر ماذا لو لم أمت تحت الركام وبقيت حية، كيف سأسمع من حولي؟ وأصرخ لإنقاذي؟ أو ربما العكس، أن أنجو في حين أن أحداً من أشقائي يصرخ وبحاجة لمساعدة من تحت الركام، وأنا أجلس فوق الحجارة لا أستطيع سماعه أو مساعدته. التخيلات هذه تدخلني في ألم كبير، فأنا أرى القتل والدمار لا يترك أحداً ورائحة الموت تفوح في كل شبر من القطاع، حيث لا أمان"... مضيفة إنها تتعرف على القصف إذا شعرت باهتزاز الأرض أو رأت الناس يهربون.[5]

[5] رصيف 22، "تخلّيتُ عن جهاز السمع لأتجنب أصوات القصف"... ذوو الإعاقة في غزة ليسوا بخير، https://rb.gy/21e557، تاريخ الزيارة 12/5.

> فلا أسمع شيء، عندما أكون نائمة لا أعلم ماذا يحدث حولي. عائلتي توقظني من النوم، وتخبرني عن القصف أو الطائرات، لم تكن الحروب السابقة كهذه الحرب، هذه الحرب أصعب بكثير، لم نكن نعلم أين القصف بسبب انقطاع الانترنت، ولم نستطع اللجوء إلى المدارس لأنها مكتظة، فمدنا لمنزلنا، وبقينا فيه مرتاحين.

إضافة إلى القتل والجرح، تتمثل معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة في هذه الحرب من عدة جوانب، أبرزها: صعوبة تنفيذ الأمر العسكري لجيش الاحتلال بإخلاء شمال قطاع غزة ومدينة غزة في 13 أكتوبر، كما يصعب عليهم الآن وبذات المشقة تنفيذ أمر الإخلاء الصادر لمناطق شرق خانيونس والوسطى (هذه إخلاءات غير قانونية وغير متناسبة، وهي إحدى أشكال التهجير القسري الذي يعد جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني)[6] . وفي حال نجح أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة في الخروج من منزله وحصل على بعض الرفقة والمساعدة أثناء النزوح، فإن الممرات التي سماها جيش الاحتلال الإسرائيلي بالآمنة ليست آمنة بالفعل، كما أن المسير على الشوارع والطرقات في غزة الآن صعب للغاية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية لا سيما من يستخدم منهم الكراسي والأسرة في تنقلهم وذلك بفعل ركام المنازل المتناثر والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية التي سببها قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي الممنهج للمباني والأعيان المدنية.

وبشكل عام يصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ أوامر الإخلاء التي يصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي، أحيانا للمدنيين قبل قصف منازلهم أو قصف قريب،[7] كما يصعب عليهم الفرار من قصف قريب، ويجعلهم دائماً بحاجة إلى مساعدة الآخرين، في واقع يحاول فيه الجميع النجاة بنفسه، ما يعرضهم لخطر القتل أكثر من أي وقت مضى، إنهم يُتركون خلف الركب حرفياً في كل شيء بما في ذلك محاولة النجاة بالنفس، بالإضافة إلى المعاناة الناشئة عن الفرار والتي تتفاقم مع الكثير من الدمار في الشوارع والأضرار بالبنية التحتية لا سيما لذوي الإعاقة الحركية.

تقول إحدى الفتيات من ذوات الصعوبات السمعية لـ BBC: "الحياة في الحرب صعبة لأني من الصم، فلا أسمع شيء، عندما أكون نائمة لا أعلم ماذا يحدث حولي. عائلتي توقظني من النوم، وتخبرني عن القصف أو الطائرات، لم تكن الحروب السابقة كهذه الحرب، هذه الحرب أصعب بكثير، لم نكن نعلم

---

[6] هيومن رايتس وتش، غزة: أثر مدمر للهجمات والحصار من جانب إسرائيل على الأشخاص ذوي الإعاقة -المخاطر أكبر أثناء الضربات الجوية، وصعوبة الحصول على الأساسيات والمأوى، https://rb.gy/ic5zt3، تاريخ الزيارة 2023/12/5.

[7] في هذه الحرب قلما يصدر جيش الاحتلال إنذاراً بإخلاء المنزل قبل قصفه على عكس حروبه السابقة على القطاع التي كان يصدر فيها إنذارات على الرغم من أنها لم تكن فعالة. يكون الإنذار غير فعال في أحد الأوجه إذا كان الوقت الممنوح للسكان من أجل الإخلاء قصير وغير مناسب، أو إذا كان طريق الإخلاء غير آمن، أو إذا كان لا يتوفر مكان آمن يأوي إليه.

أين القصـــف بســـبب انقطاع الانترنت، ولم نســـتطع اللجوء إلى المدارس لأنها مكتظة، فعدنا لمنزلنا، وبقينا فيه مرتاحين".[8]

> الحرب قاسية جداً على الفئات من ذوي الإعاقة، لا سيما العجزة، فالطرق والأماكن العامة والخاصة غير ملائمة للتحرك في أيام السلم، فكيف في أيام الحرب. القصف لم يترك شيئاً إلا ودمره، وبالتالي فكرة خروجي من المنزل صعبة للغاية، لذا أتمنى أن تنتهي الحرب تماماً ونعود لحياتنا الطبيعية والهادئة كما كنت قبل.

في شـهادة أخرى لموقع رصـيف 22: تقول إحدى الفتيات من ذوات الإعاقة البصـرية: "الحرب قاسـية جداً على الفئات من ذوي الإعاقة، لا ســـيما العجزة، فالطرق والأماكن العامة والخاصـــة غير ملائمة للتحرك في أيام السلم، فكيف في أيام الحرب. القصف لم يترك شيئاً إلا ودمره، وبالتالي فكرة خروجي من المنزل صـــعبة للغاية، لذا أتمنى أن تنتهي الحرب تماماً ونعود لحياتنا الطبيعية والهادئة كما كنت قبل".[9]

جـانب آخر من المعـانـاة اليوميـة لـذوي الإعـاقـة هو الواقع غير الإنســـاني في أمـاكن الإيواء، حيث الاكتظاظ الشـديد. فقد أفاد مكتب المفوض السـامي لحقوق الإنسـان في الأرض الفلسـطينية المحتلة (OHCHR) أن نحو (1.1) مليون إنسـان يعيشـون في 156 منشـأة تابعة للأونروا في شـتى أرجاء قطاع غزة، وأن متوسـط عدد النازحين في كل ملجأ أكثر من ضـعفي طاقته الاسـتيعابية، وأن هذه المراكز غير مجهزة لاحتياجات النازحين من الأشـخاص ذوي الإعاقة الذين يقدر أنهم يشـكلون أكثر من 15% من السكان النازحين. هنالك صعوبات كبيرة تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المراكز مثل الوصـول إلى دورات المياه والمراحيض التي أدى الضـغط عليها لانتشـار العديد من الأمراض، منها التهاب الكبد الوبائي. فضلاً عن أنها غير ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما ممن يستخدمون الكرسي المتحرك.[10]

---

[8] عربي BBC News، حرب غزة: في اليوم العالمي لذوي الإعاقة، كيف يعيش الصم تحت القصف الإسرائيلي؟، https://rb.gy/66fw1n، تاريخ الزيارة 2023/12/5.

[9] رصيف 22، مرجع سابق.

[10] هذه الأرقام بناءً على تقرير أوتشا حتى نهاية يوم 2023/12/3، https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-58K، تاريخ الزيارة 2023/12/6. انظر أيضاً: هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

> إن التحدي الأكبر هو اختفاء الأدوية التي يتناولها الأشخاص ذوو الإعاقة خاصة تلك التي يتناولها المصابون بالشلل والشلل الدماغي، وكذلك أجهزة التنفس، والفرشات الطبية والكراسي المتحركة والعكازات.

أدت الحرب فعلياً إلى فقدان العديد من الأشـــخاص ذوي الإعاقة أهلهم وأصـــبحوا بلا معيل، وبلا أشخاص يمكن أن يساعدوهم في الإخلاء أو الفرار، فبعضهم يحتاج لمساعدة شخصين للتنقل والحركة. وأدى قصـف جيش الاحتلال الإسـرائيلي إلى تدمير أجهزتهم المسـاعدة أو فقدانها تحت أنقاض المباني بما في ذلك الكراســـي المتحركة والعكازات. ومع انقطاع للدواء والكهرباء، فقد العديد منهم العلاج وأجهزته المسـاعدة، على سـبيل المثال: يحتاج ذوو الإعاقة السـمعية لشـحن أجهزة السـمع المسـاعدة بالطاقة بينما الكهرباء ممنوعة. يقول ناجي من الاتحاد الفلسـطيني للأشـخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة: "إن التحدي الأكبر هو اختفاء الأدوية التي يتناولها الأشـــخاص ذوو الإعاقة خاصـــة تلك التي يتناولها المصـــابون بالشـــلل والشـــلل الدماغي، وكذلك أجهزة التنفس، والفرشـــات الطبية والكراســـي المتحركة والعكازات".[11]

بالإضـافة إلى ما تقدم، هنالك الأضـرار والمعاناة النفسـية الناجمة عن الحرب والمخاوف المرتبطة بها. قبل هذه الحرب كانت تشير التقارير إلى أن ثلث سكان غزة بحاجة إلى خدمات نفسية–اجتماعية بسبب زيادة الإرهاق النفسـي وحالات الصـحة النفسـية. وأفادت هيومن رايتس ووتش في ديسـمبر 2020 أن الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة لديهم ضـائقة نفسية نتيجة الحصـار الإسرائيلي والتجارب المؤلمة، بما في ذلك عدم القدرة على الفرار والمخاوف من هجوم مســـتقبلي. وبالتأكيد يفاقم الوضـــع الحالي من المعاناة النفسية للسكان ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة.[12]

بالإضـافة إلى الألم النفسـي الناجم عن تدني قدرة وفرص الأشـخاص ذوي الإعاقة على مساعدة أطفالهم أو كبار السن الذين يعولونهم، سواء عند الإخلاء أو في توفير المواد الغذائية أو وسائل الحياة المختلفة في مراكز الايواء شـديدة الاكتظاظ. بعبارة أخرى تدني فرصـهم في الحصـول على مسـتلزمات الحياة اليومية بسبب شدة الازدحام في الطوابير.

---

[11] المملكة، لا عزاء لذوي الإعاقة في قطاع غزة بيومهم العالمي، https://rb.gy/4qzuwc، تاريخ الزيارة 2023/12/5.
[12] هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

كما يستعصي على الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول أو الوصول إلى المأوى المناسب خاصة لأولئك الذين يحتاجون لمتابعة طبية مثل الذي لديه مفصل صناعي ولا يستطيع النوم على الأرض وقضى أيام طويلة وهو ينام جالساً في سيارة.

الالتزامات الدولية الواجبة على دول الاحتلال

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة، تتعهد الدول الأطراف وفقا لمســؤولياتها الواردة في القانون الدولي، بما فيها القانون الإنســاني الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنســان، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النـــزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية (المادة 11). وقد جاء في ديباجة الاتفاقية بأنه: "وإذ تضــع في اعتبارها أن توفر أوضــاع يســودها الســلام والأمن القائم على الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واحترام صكوك حقوق الإنسان السارية هي أمور لا غنى عنها لتوفير الحماية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي".

وبموجب قرار مجلس الأمن للدولي رقم 2475 (2019)، وللذي اتخذه في جلســة المجلس بتاريخ 2019/6/20، فإنه يحث جميع أطراف النزاع المســلحة على اتخاذ التدابير وفقاً لما عليها بمقتضــى القانون الدولي من التزامات بحماية المدنيين بمن فيهم الأشــخاص ذوو الإعاقة، مبرزاً في ذات الوقت فائدة تقديم مســاعدة مســتدامة وملائمة وشــاملة في الوقت المناســب وبصــورة يســهل الوصــول إليها للمدنيين ذوي الإعاقة المتضــررين من النزاعات المســلحة، بما في ذلك إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وتقديم الدعم النفسي –الاجتماعي، وذلك لضمان تلبية احتياجاتهم الخاصة بفاعلية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال ذوي الإعاقة.

من الواضــح أن إسـرائيل الدولة القائمة بالعدوان والاحتلال الطرف في اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، قد خرقت التزاماتها المقررة في الاتفاقية، وذلك باســتهدافها لهم بالقتل والجرح وبمنع الأدوية والأجهزة المســـاعدة إلى غير ذلك من الإجراءات التي جعلت حياة ذوي الإعاقة في غزة التي هي بالأساس حياة صعبة بفعل الحصار، جعلتها كارثية للغاية.

تســتمر دولة الاحتلال في تجاوز قواعد قانونية أو أخلاقية تحكم حالات الحرب والاحتلال، وما زالت تمعن بلا هوادة في اســتهداف المدنيين من الأطفال والنســاء والأشــخاص ذوي الإعاقة، وتوجد أدلة واضحة على ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

خاتمة

بناءً على ما تقدم، فإننا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نطالب دول العالم لا سيما تلك التي تربطها علاقات مع دولة الاحتلال، والأمم المتحدة والتي رفعت قبل أيام وبمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في 3 ديسمبر 2023، شعار: "متحدون في العمل لتفعيل أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة ومعهم وبجهودهم" على إعمال التوصيات التالية:

- الضغط الجدي على دولة الاحتلال لإجبارها على وقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين في قطاع غزة،
- ضرورة توفير الحماية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وإمدادهم باحتياجاتهم الأساسية.
- ضرورة قيام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للبدء بإجراء تحقيق جنائي فوري في الجرائم التي ما زال جيش الاحتلال ينفذها في قطاع غزة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قيام منظمات حقوق الإنسان لاسيما منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتنظيم حملة مناصرة دولية لوضع دولة الاحتلال مام التزاماتها، وفضح جرائمها ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضرورة قيام السيد جرالد كونز مقرر الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالإيعاز إلى لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.